

مسببات مخاطر المراجعة الخارجية وعوامل تدنيته The causes of external audit risks and how to reduce them

بن يحيى علي¹، جريو صارة²
¹ جامعة غرداية (الجزائر)
² جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)

تاريخ النشر: 2019/07/16

تاريخ القبول: 2019/06/22

تاريخ الإرسال: 2019/06/18

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع مخاطر المراجعة وكيف يمكن للمراجع الخارجي أن يساهم في تدنيتهما والتقليل من أثرهما أثناء تأديته لمهمة المراجعة، وقد تطرقنا في هذه الورقة البحثية إلى مفهوم المراجعة ثم إلى مخاطر المراجعة، بالإضافة إلى مصادرها ومكوناتها وكيفية قياسها استنادا إلى نموذج نشرة معايير المراجعة رقم (47)، ونموذج شوقي. في الأخير، خلصت الورقة البحثية إلى ضرورة فهم مخاطر المراجعة والعوامل المرتبطة بها، إلى جانب كيفية التعامل معها، وأثبتت الدراسة في جانبها التطبيقي أنّ نموذج شوقي المقترح له أثر كبير في تخفيض خطر المراجعة، ويُعد أكثر فاعلية من النموذج الوارد بنشرة معايير المراجعة رقم (47).

الكلمات المفتاحية: مراجعة - مراجع خارجي - مخطر المراجعة - أهمية نسبية - أدلة إثبات.

تصنيف JEL: M41؛ M42

Abstract:

This study aims to highlight the subject of audit risks, and how the external auditor can contribute to reduce and minimize their impact, while performing the audit mission. The given research paper deals with the audit definition, then its risks, beside its sources, composition and how it is measured according to the bulletin form of the auditing standards N° (47), beside SHAWKI modele.

Finally, the paper concluded with the necessity of understanding the risks of audit and the surrounding factors, related to it, also the way dealing with. The study in its practical side, proved that the suggested SHAWKI model has a great impact in decreasing the audit risk. It is considered more efficient than the above mentioned model by publishing audit standards (47).

Key words: Audit-External auditor-Risk of audit-Relative importance-Evidence.

Jel Classification Codes: M41 ; M42

- تمهيد :

يُعد موضوع المراجعة من المواضيع المهمة في الآونة الأخيرة يلقي اهتماما بالغاً من طرف الأكاديميين، المهنيين والهيئات المهنية؛ تهدف عملية المراجعة إلى مساعدة متخذي القرارات عن طريق إمدادهم بالمعلومات والبيانات الواردة في القوائم المالية من خلال تقرير المراجعة الذي يقوم بإصداره محافظ الحسابات، ويبيدي رأيه عن مدى سلامة القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة، ومن هنا يجب الإشارة إلى أهمية تحديد المخاطر المقبولة من عملية المراجعة والتي تعد من أحد الأبعاد الرئيسية الهامة لمراقب الحسابات، حيث يعتمد عليها في تحديد كل من: مجالات ونطاق اختباراته للحسابات، العمليات والإجراءات الإضافية التي لم تراجع، إلى جانب الإجراءات الإضافية التي

يتوجب عليه القيام بها، وكمية أدلة الإثبات لتحقيق الدقة في عملية المراجعة، حيث تساعد تلك الإجراءات مراقب الحسابات على تخفيض تكاليف عملية المراجعة وتحميه من المساءلة القانونية.

نحاول في هذه الورقة البحثية التعرف على مخطر المراجعة وكيفية التعامل معها وتقديرها من خلال نموذجين لقياس وتقييم مخاطر المراجعة، ثم نحاول إسقاط الدراسة النظرية على بواسطة أمثلة تطبيقية على النموذجين. ولتحقيق النتيجة المرجوة من البحث حاولنا صياغة الإشكالية المحورية للموضوع كالتالي:

ما المقصود بمخاطر المراجعة؟ وكيف يساهم محافظ الحسابات في تدنيته أثناء تأديته لمهمته؟

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف؛ أهمها:

- ✓ التعرف على المراجعة والمفاهيم المرتبطة بها؛
- ✓ تسليط الضوء على مخاطر المراجعة، مفاهيمها، أسبابها وكيفية تدنيته؛
- ✓ محاولة قياس مخاطر المراجعة باستخدام عدة طرق ونماذج.

منهجية الدراسة:

إعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل، وهذا لإعطاء صورة واضحة على موضوع دراستنا، وكذلك وصف الإطار المفاهيمي لمخاطر لمراجعة والمفاهيم المرتبطة بها من خلال تقديم مختلف التعاريف، وعناصر ومكونات وطرق التقييم والتدنية من أثرها، بالإضافة إلى استخدام مثال كدراسة حالة من خلال محاولة فحص مخرجات المؤسسة في نموذجين لقياس مخاطر المراجعة والمقارنة بينهما وفق أسلوب تحليل المضمون. وفيما يخص أسلوب البحث فقد اعتمدنا على الكتب، المقالات، المجلات، التقارير، مذكرات الدراسات العليا إضافة إلى المعلومات المتحصل عليها من شبكة الأنترنت، أما فيما يخص المثال استخلصنا معلوماته من مخرجات عملية المراجعة لإحدى الشركات في مكتبنا.

1.1- مفاهيم ومصطلحات علمية: نخصص هذا المحور الأول للتعرف على المصطلحات ذات علاقة بالموضوع، من ذلك:

1- عملية المراجعة: تناول تعريف التدقيق العديد من الأكاديميين والمهنيين الممارسين للمهنة وكذا الهيئات المهنية، حيث وضعوا له تعاريف مختلفة الصياغة لكن تتفق في جوهرها ومضمونها؛ فيما يلي سنحاول عرض بعض منها: عرّفت جمعية المحاسبة الأمريكية المراجعة، أنها: "عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق"¹.

كما عرّف كل من Bernard Germond و René Bonnault المراجعة، أنها: "اختبار تقني صارم وبناء على أسلوب منظم من طرف مهني مؤهل ومستقل بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، وعلى مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف، وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في مدى تمثيل هذه المعلومات للصورة الصادقة وللوضعية المالية ونتائج المؤسسة"².

مما سبق، يمكن أن نستنتج أنّ المراجعة هي عملية فحص للمعلومات والبيانات ومختلف وثائق المؤسسة للتأكد من مدى صحتها ومطابقتها للمعلومات الواردة في القوائم المالية، وإلى أي مدى تعكس المعلومات التي تتضمنها

هذه القوائم من حيث واقع ووضعية المؤسسة، بغية التأكد من نزاهة وشفافية المعلومات والنتائج، بهدف إبداء رأي فني محايد في شكل تقرير يعده شخص يتمتع بالمؤهلات والكفاءات المطلوبة.

2- الأهمية النسبية في المراجعة: عرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأهمية النسبية بأنها: "مقدار الإغفال أو التحريف في المعلومات المحاسبية في ضوء الظروف المحيطة، الذي يمكن أن يؤدي إلى تغيير حكم الفرد المعقول الذي يعتمد على هذه المعلومات أو التأثير فيه من خلال الإغفال أو التحريف".

من مفهوم الأهمية النسبية نستخلص الصعوبة التي يواجهها المدقق في تطبيق الأهمية النسبية في أثناء ممارسته لمهنة التدقيق، حيث يؤكد التعريف على المستخدم الذي يعتمد على القوائم المالية في اتخاذ قراره وبالتالي يحتاج المدققون إلى تكوين حكم شخصي عما يعتبر ذو أهمية نسبية، كما يتعين عليه معرفة المستخدمين المحتملين للقوائم المالية التي يصدرها العميل والقرارات التي يمكن أن يتخذها هؤلاء المستخدمين.

3- خطر المراجعة: يعرف بأنه: "احتمال فشل إجراءات عملية المراجعة في اكتشاف الأخطاء الهامة والجوهرية التي قد تحدث وتظل دون اكتشاف"³. كما يقصد بمخاطر المراجعة: "قيام مراقب الحسابات بإصدار تقرير خاطئ عن القوائم المالية، بالرغم من حصوله على أدلة إثبات كافية كأساس لإبداء رأيه، وذلك لقبوله مستوى محدد من خطر المراجعة، نتيجة لعدم اقتصادية عملية فحص كل أدلة الإثبات، مما يترتب عليه عدم وجود تأكيد تام من إمكانية الوثوق والاعتماد على القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة محل المراجعة؛ لذا يجب على مراقب الحسابات بناء على تقديره المهني أن يقرر إذا كان أدلة الإثبات طبقاً للتكلفة وحدود الوقت كافية للاعتماد عليها في إبداء رأيه الفني المحايد بشأن مدى صحة وعدالة القوائم المالية". فحجم المؤسسة وتعدد أنشطتها التي غالباً ما تكون معقدة ومركبة كما أنها قد تكون موزعة عبر مناطق جغرافية مختلفة، تجعل من المستحيل تدقيق وفحص كل العمليات المتعلقة بالمؤسسة، وانطلاقاً من إلمام شامل لبعض المعلومات العامة حول المؤسسة يستطيع المدقق تحديد أهداف المراجعة فكل خطة من مهمته لا بد أن تندرج ضمن هدف معين وواضح للأسباب السابقة الذكر⁴.

4- مفهوم وطبيعة أدلة الإثبات: تتمثل أهم واجبات التدقيق في التأكد من صحة البيانات الواردة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية، ومدى دلالتها على حقيقة نتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي، وأن يوضح رأيه الفني المحايد في تقريره عن هذه الأمور.

وقد عرفت المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكد وقواعد أخلاقيات المهنة أدلة الإثبات "بأنها المعلومات التي يحصل عليها مراقب الحسابات للتوصل إلى استنتاجات يبني على أساسها رأيه المهني".

إذن، فمجموع عمل مراقب الحسابات يتركز على جمع أدلة وقرائن الإثبات حتى يتوصل إلى تكوين رأيه الفني، وقد نص المعيار الثالث من معايير العمل الميداني والمتعارف عليها على ما يلي: "يجب الحصول على قدر وافر من أدلة الإثبات أو قرائن المراجعة عن طريق الفحص المستندي والملاحظة والاستفسارات وغيرها كأساس سليم لإبداء الرأي في القوائم المالية تحت التدقيق"⁵.

ويفرق البعض بين أدلة الإثبات وقرائن الإثبات من حيث درجة القوة أو التأكيد على أساس أن دليل الإثبات يعتبر بينة قاطعة في حد ذاتها، بينما القرينة يُستَعاضُ بها عن الدليل، حيث يلجأ المدقق إلى جمع أكبر عدد ممكن من القرائن في الحالات المستعصية ليستعويض بها عن دليل الإثبات القاطع⁶.

فتتكون أدلة الإثبات المؤيدة للقوائم المالية من البيانات المحاسبية الأساسية إلى جانب كافة المعلومات المساعدة المتاحة للمدقق، وتضم أدلة الإثبات المؤيدة للقوائم المالية كل من دفاتر القيد الأصلي ودفاتر الأستاذ العام

والسجلات المحاسبية الأخرى، مثل: حسابات التكاليف...، كما تسجل أيضا أوراق العمل الخاصة بالتسويات الجردية، ولا يعتبر وجود هذه السجلات والدفاتر كاف في حد ذاته ليكون دليلا للإثبات ولكن يجب أن تتوفر فيها العناية ودقة صحة البيانات التي تتضمنها.⁷

2.1- ماهية مخاطر المراجعة: ينظر في بعض الأحيان إلى خطر المراجعة على أنه خطركلي (نهائي)، ويجدر الإشارة إلى أنه يجب معرفة الفرق بين الخطر الكلي والخطر الجزئي (على مستوى الحساب أو البند محل المراجعة)، حيث أن الخطر الكلي ينتج عن إصدار مراقب الحسابات لرأي غير مناسب دون قصد بشأن مدى صحة وعدالة القوائم المالية محل المراجعة نتيجة لعدم اكتشافه لأخطاء جوهرية مرتبطة بهذه القوائم حتى بعد انتهاء عملية المراجعة، في حين أن الخطر على المستوى الجزئي ينتج عن وجود خطأ جوهري في رصيد أو بند معين ولم يكتشفه مراقب الحسابات. سنتطرق في هذا الجانب إلى مصادر مخاطر المراجعة، أخطار المراجعة إلى جانب تقييم للمخاطر.

1- مصادر مخاطر المراجعة ومكوناتها: نتيجة لكبر حجم المؤسسات وتعدد عملياتها، انتقلت عملية المراجعة من المراجعة التفصيلية الشاملة إلى المراجعة الجزئية أو الاختبارية التي تعتمد على أسلوب العينات الإحصائية الاحتمالية أو الحكمية، لذا فاختيار عينة من أي مجتمع يخضع للمخاطرة، وبالتالي فبيانات تلك العينة التي تعتمد عليها عملية المراجعة تخضع لنفس المخاطرة، وسواء كانت هذه العينة إحصائية أو حكمية. وحتى في حالة استخدام أسلوب المراجعة الاختبارية بالعينات يخضع إلى المخاطرة، وكذلك في حالة القيام بالمراجعة التفصيلية الشاملة بدرجة 100% تخضع لمخاطر المراجعة التي تنتج عن أخطاء بشرية لمراقب الحسابات أو لفريق المراجعة، أو عن اتباع أساليب فنية أو طرق غير سليمة في أداء عملية المراجعة.⁸ تتلخص مخاطر المراجعة من حيث مصادرها، إلى:

أ- مخاطر المعاينة⁹: تتمثل في احتمال أن تكون العينة المسحوبة من المجتمع ضمن إجراءات عملية المراجعة لا تمثل ذلك المجتمع تمثيلاً صحيحاً، مما يترتب عليه احتمال وجود اختلاف بين ما توصل إليه مراقب الحسابات من إجراءات مراجعة معتمدة على نتائج تلك العينة، وبين ما قد يتوصل إليه لوقام بمراجعة شاملة وتفصيلية لكل مفردات المجتمع، وهذا ما يشير إليه الإرشاد الدولي رقم (19) وعنوانه: "المراجعة بالعينات"، بأن: هناك احتمال أن يتعرض مراقب الحسابات لمخاطر المراجعة عند قيامه باختبارات الالتزام والتحقق أو التفاصيل، وذلك على النحو التالي:

✓ فيما يتعلق باختبارات الالتزام: قد يتعرض مراقب الحسابات إلى نوعين من الأخطار:

- خطر الاعتماد الأقل مما يجب على نظام الرقابة، وذلك حينما تكون نتائج اختبار العينة غير مؤيدة لدرجة الاعتماد على الرقابة الداخلية التي خطط لها مراقب الحسابات، على الرغم من أن درجة الالتزام الحقيقية، أو النظام الفعلي يؤيدان الاعتماد عليه.

- خطر الاعتماد الأكثر مما يجب على نظام الرقابة، وذلك حينما تكون نتائج اختبار العينة مؤيدة لدرجة الاعتماد على الرقابة الداخلية التي خطط لها مراقب الحسابات، على الرغم من أن درجة الالتزام الحقيقية، أو النظام الفعلي لا يؤيدان الاعتماد عليه.

✓ فيما يتعلق باختبارات التحقق أو التفاصيل: قد يتعرض مراقب الحسابات إلى نوعين من الأخطار:

- خطر الرفض غير الصحيح، وذلك حينما تكون نتائج اختبار العينة تؤيد رأي أن رصيد الحساب يظهر خطأ جوهري، على الرغم من أن الرصيد صحيح وممثل للحقيقة.

• **خطر القبول غير الصحيح**، وذلك حينما تكون نتائج اختبار العينة تؤيد رأي أن رصيد الحساب لا يظهر خطأ جوهري، على الرغم من أنه في الحقيقة الرصيد يضم خطأ بصورة جوهريّة. تؤثر تلك المخاطر على كفاءة وفاعلية عملية المراجعة، حيث يتعلق كل من: خطر الاعتماد الأقل مما يجب على نظام الرقابة، وخطر الرفض غير الصحيح بكفاءة عملية المراجعة؛ فعلى هذا الأساس يقوم مراقب الحسابات بجهد إضافي يؤدي به في النهاية إلى الوصول إلى القرار الصحيح مما يجعل بالمراجعة فعالة، لكن لن يكون هناك كفاءة في أدائها؛ بينما يتعلق كل من: خطر الاعتماد الأكثر مما يجب على نظام الرقابة، وخطر القبول غير الصحيح بفاعلية عملية المراجعة بجعل الفحص الذي سيقوم به مراقب الحسابات غير كافٍ لاكتشاف نواحي القصور أو الأخطاء الجوهرية، مما يترتب عليه تكوين رأي خاطئ عن مدى عدالة القوائم المالية محل المراجعة. ويتوقف مقدار مخاطر المعاينة على حجم العينة، وطريقة اختيارها وسحب مفرداتها، حيث ترتبط مخاطر المعاينة عكسياً بحجم العينة، فكلما زاد حجم العينة قلّت مخاطر المعاينة وزادت ثقة مراقب الحسابات في نتائج العينة؛ والعكس صحيح. يُنَزَّمُ هذا الأمر مراقب الحسابات الموازنة بين التكلفة المنعكسة في البنود التي يتم اختبارها ومخاطر المعاينة¹⁰.

ب- **مخاطر غير المعاينة**: تنشأ هذه المخاطر عن الأداء الخاطئ لعملية المراجعة، لذا يطلق عليها "اسم مخاطر الأداء"، وقد تنشأ حتى عند القيام بعملية المراجعة الشاملة التفصيلية بنسبة 100%. فهي تمثل جزءاً من الخطر النهائي لعملية المراجعة، بالرغم من المراجعة الشاملة والتفصيلية لحساب معين كمثال، فقد تتواجد مخاطر غير معاينة. وفي واقع الأمر، لا تخضع هذه المخاطر للقياس الكمي لصعوبة التحكم فيها والسيطرة على الأسباب المنشئة لها؛ من تلك الأسباب: ما يندرج تحت بند الأخطاء البشرية، مثل: الفشل في تحديد الأخطاء في المستندات التي تظهر بالعينة و/ أو التفسير الخاطئ لنتائج العينة و/ أو التطبيق غير السليم لإجراءات المراجعة. يمكن التخفيض من حدة هذه المخاطر عن طريق: التخطيط السليم لبرامج المراجعة والإشراف الفعال على تنفيذها، والالتزام بمعايير رقابة الجودة وتقييم فاعلية إجراءات المراجعة، واختيار أعضاء ذوي خبرات وكفاءات عالية لفريق المراجعة¹¹.

بناء على ما سبق سيحدد المدقق العمليات الأكثر عرضة للخطر والتركيز على العناصر التي تكثر فيها الأخطاء؛ يمكن حصر أخطار الوقوع في الخطأ أثناء تنفيذ العمليات أو عند المتابعة والمراقبة له فيما يلي¹²:

✓ **خطر المراجعة المقبول**: مقياس لدرجة الخطر الذي يكون المدقق مستعداً لقبوله قوائم مالية تحتوي على تحريفات جوهريّة، رغم إصدار تقرير نظيف. ويتأثر تقديره بالعديد من العوامل، مثل: درجة اعتماد المستخدمين على القوائم المالية في اتخاذ القرارات، واحتمال وجود المشاكل والخسائر المالية والفشل المالي لمؤسسة العميل، مدى نزاهة الإدارة... إلخ.

✓ **الخطر الكامن/ الجوهري**: يسمى أيضاً بـ"المخاطر الضمنية أو الملائمة"، وقد عرفت طبقاً للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على أنها: "قابلية رصيد حساب معين أو نوع من من العمليات للخطأ، الذي قد يكون جوهرياً إذا اجتمع مع أخطاء أخرى من أرصدة أو عمليات، وذلك في ظل عدم وجود إجراءات للرقابة الداخلية". إذن، هو مقياس لتقدير المدقق لاحتمال وجود تحريف جوهري في حساب معين قبل الأخذ في الاعتبار فعالية الرقابة الداخلية على هذا الحساب، أو هو درجة حساسية الحساب للتحريف الجوهري بافتراض عدم وجود رقابة داخلية عليه. ويتأثر تقديره بالعديد من العوامل، مثل: طبيعة نشاط وأعمال العميل، ونتائج المراجعات السابقة والمعاملات غير

الروتينية في نشاط العميل، والأطراف المرتبطة، ودرجة تعرض الأصول لسوء الاستخدام، ومدى نزاهة الإدارة... إلخ.¹³ ويُعرف الخطر الكامن كذلك على أنه: "المخالفات أو الأخطاء المادية المحتمل حدوثها في نظام معالجة البيانات الخاص بإعداد القوائم المالية"¹⁴.

فيجب إذن على مراقبي الحسابات أن يعملوا على تخفيض تأثير هذه المخاطر وتحديد درجتها، عن طريق مجموعة معلومات يجب عليهم (مراقبي الحسابات) البحث عنها، للتأكد من وجودها من عدمه. يمكن الوصول لذلك من خلال معرفة:¹⁵

- الأخطاء المادية والمخالفات الهامة التي تم اكتشافها خلال عمليات المراجعة للأعوام السابقة والاتجاه العام لهذه الأخطاء؛

- مدى فهم العميل للمبادئ والسياسات المحاسبية التي تتبناها المؤسسة من عدمه؛

- مدى فهم مراقب الحسابات واقتناعه بالإجراءات والسياسات الخاصة بالبيئة الرقابية للمؤسسة، وفهمه الكافي يمدّه بتصور كامل لأنواع الأخطاء المحتملة، ويقوده إلى تصميم اختبارات تحقق فعالة؛

- طبيعة أعمال منشأة العميل، ومعاملاتها وحساباتها التي قد تسبب في حدوث أخطاء في المعالجات المحاسبية؛

- طبيعة وأنواع المخزون الذي تحتفظ به المؤسسة.

لا يتسبب مراقبو الحسابات في هذه المخاطر ولا يتحكمون فيها، لكن يجب عليهم أن يأخذوا في الاعتبار العوامل المحيطة بالمؤسسة محل المراجعة¹⁶. ويرى أحد الكتاب¹⁷ أن للمخاطر الملائمة أو الضمنية ثلاثة مظاهر: مخاطر التشغيل، والمخاطر المالية، ومخاطر السوق، وكل مظهر يتأثر بعدة عوامل تتواجد في البيئة المحيطة بالمؤسسة. فمخاطر التشغيل هي احتمال تغير الأرباح أو موقف السيولة، أو كلاهما في المستقبل بشكل غير مقبول؛ أما المخاطر المالية فتتربط بقدرة المؤسسة على مقابلة أعباء القروض والديون نتيجة لتحقيق درجة عالية من الرافعة المالية، بينما مخاطر السوق فتتربط بقابلية أسعار أسهم المؤسسة للتغير.

وتفقد هذه المظاهر الثلاثة لاستقلالها نتيجة لتداخلها، حيث تتوقف المخاطرة المالية على مدى مخاطرة التشغيل، فكلما زادت الثانية زاد أثرها على الأولى، بينما تعد مخاطرة السوق بمثابة محصلة للمخاطرتين الأخيرتين.

✓ خطر الرقابة: يعرف نظام الرقابة الداخلي طبقاً للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على أنه: "ما تتبناه المنشأة محل المراجعة من طرق ومقاييس وخطة تنظيمية لحماية الأصول ولمعرفة إمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية والالتزام بالسياسات الإدارية"¹⁸.

ينقسم نظام الرقابة الداخلية إلى ثلاثة عناصر، هي: البيئة الرقابية، والنظام المحاسبي، والإجراءات الرقابية، فإذا قامت المنشأة بتحقيق السياسات والإجراءات الخاصة بتلك العناصر بكفاءة وفاعلية، ستصل إلى أقصى درجة من الجودة في أداء نظام الرقابة الداخلية، وبالتالي تنخفض معها مخاطر الرقابة الداخلية¹⁹.

إذن مخطر الرقابة الداخلية تعرفه لجنة معايير التدقيق IASC²⁰، بأنه: "خطر أخطاء البيانات التي يمكن أن تحدث لرصيد حساب أو مجموعة عمليات والتي يمكن أن تكون مادية منفردة أو عندما يتم تجميعها مع أخطاء بيانات أخرى لأرصدة أو عمليات، وهي الأخطاء التي يمكن منعها أو اكتشافها وتصحيحها في الوقت المناسب بواسطة

أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية²¹. بتعبير آخر هو: مقياس لتقدير مراقب الحسابات لاحتمال أن التحريف في الحساب والذي يزيد عن الحد المسموح به A Tolerable amount - أي تحريف جوهري- سوف لا يتم منعه أو اكتشافه بواسطة الرقابة الداخلية. يتأثر تقديره بالعديد من العوامل، مثل: مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية ودرجة الاعتماد المخطط من قبل مراقب الحسابات على نظام الرقابة الداخلية²². إلخ.

من خلال ماسبق، يمكن الإشارة إلى أن تلك المخاطر تعد مخاطر على المستوى الجزئي (الفردى)، ويمكن حدوثها في رصيد معين أو نوع من العمليات، وتضم المخاطر الملزمة أو الضمنية. ويتم تقديرها عن طريق التقييم الموضوعي لنظام الرقابة الداخلية واحتمالية عدم فاعليته في اكتشاف المخالفات والأخطاء، ويُعد كل هذا من العوامل الهامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند التخطيط لعملية المراجعة²³.

✓ خطر الاكتشاف: يُعرّفه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على أنه: "الخطر الكامن في أن تؤدي إجراءات مراقب الحسابات به إلى عدم وجود خطأ في رصيد ما، على الرغم من وجود هذا الخطأ بالفعل، والذي يصبح خطأً جوهرياً إذا اجتمع بأخطاء لأرصدة أو نوع من العمليات الأخرى"²⁴.

يمثل خطر الاكتشاف المخطط مقياساً لفشل مراقب الحسابات في اكتشاف تحريفات موجودة فعلاً وتزيد قيمتها عن القيمة المقبولة نتيجة استخدامه لأدلة مراجعة لمراجعة نوع معين من الحسابات²⁵.

تقع هذه المخاطر نتيجة أسباب ترتبط بتطبيق إجراءات غير فعالة للمراجعة، وذلك في مرحلة التخطيط أو في مرحلة التنفيذ؛ ومن أمثلة هذه الأسباب ما يلي²⁶:

- الفشل في اكتشاف غش أو أخطاء نتيجة لاستخدام أسلوب غير مناسب للمعينة، أو استخدام حجم غير كافٍ للمعينة؛

- عدم القيام بإجراء من إجراءات المراجعة الضرورية نتيجة لاعتبارات التكلفة أو الوقت؛

- القيام بإجراء غير ملائم للمراجعة في موقف معين؛

- فشل في الوصول لاستنتاج صحيح عن طريق أدلة الإثبات أو الاستعراض التحليلي؛

- الفشل في إجراء الاستفسارات المناسبة، سواء داخل أو خارج المؤسسة²⁷؛

في الأخير، تتكون مخاطر المراجعة من ثلاثة عناصر: المخاطر الملزمة، مخاطر الرقابة ومخاطر عدم اكتشاف؛ تستخدم العناصر الثلاثة معاً لتكوين ما يسمى بـ "نموذج الخطر"، أو "مدخل المراجعة على أساس المخاطر"، الذي يستخدمه مراقبو الحسابات للحصول على تأكيد معقول على أن القوائم المالية محل المراجعة خالية من التحريفات الجوهرية، يصياغ نموذج الخطر، كما يلي:

$$\text{مخاطر المراجعة} = \text{المخاطر الملزمة} \times \text{مخاطر الرقابة} \times \text{مخاطر عدم}$$

يمكن عرض نموذج يوضح علاقة مخاطر المراجعة بعضها ببعض من ناحية، وعلاقتها بتخطيط أدلة الإثبات واختبارات المراجعة من ناحية أخرى، في الشكل رقم 01.

من الشكل رقم 01، نستنتج وجود ترابط وعلاقات بين مخاطر المراجعة، أدلة الإثبات واختبارات المراجعة المخططة، ويمكن توضيح ذلك من خلال²⁸:

✓ خطر الاكتشاف المخطط يعتمد على مستويات أنواع الأخطار الثلاثة الأخرى (الخطر المقبول، الخطر الكامن، خطر الرقابة).

✓ خطر الاكتشاف المخطط يرتبط بعلاقة طردية بالخطر المقبول، وبالعلاقة عكسية مع كل من الخطر الكامن وخطر الرقابة.

✓ إن خطر الاكتشاف المخطط يحدد حجم أدلة الإثبات واختبارات المراجعة المخططة، حيث يرتبط معها بعلاقة عكسية، فكلما كان خطر الاكتشاف المخطط منخفض كلما احتاج المدقق إلى تخطيط وجمع أدلة واختبارات مراجعة أكثر، والعكس صحيح.

✓ أدلة الإثبات المخططة ترتبط بعلاقة عكسية مع الخطر المقبول، وبالعلاقة طردية مع كل من الخطر الكامن والرقابة.

في الأخير، مهما كانت المهمة التي كلف بها مراقب الحسابات، فالمعرفة العامة حول المؤسسة هي مرحلة تمهيدية قبل تقييم نظام الرقابة الداخلية للكشف عن مواطن القوة والضعف في المؤسسة، ووضع خطة عمل والتوجيه الصحيح لبرنامج التدخلات والتحقق.

2- تقدير مخاطر المراجعة: تعد عملية تقدير مخاطر المراجعة أمراً ضرورياً لمحاولة السيطرة على المخاطرة النهائية لعملية المراجعة، إذ تساعد مراقب الحسابات على أن يحدد منهج مراجعة ملائم وفعالاً للتأكد من سلامة القوائم المالية محل المراجعة. تُقدَّر مخاطر المراجعة بتقدير²⁹:

أ- المخاطر الملزمة أو الضمنية: يضع معظم مراقبي الحسابات تقديراً متحفظاً مساوياً للواحد الصحيح للمخاطر الملزمة أو الضمنية، ثم يتم تعديل هذا التقدير بناء على ما سوف يتوصلون إليه نتيجة قيامهم بعملية التقييم التي تتم عن طريق عدة نقاط:

✓ تخطيط عملية المراجعة، حيث تساعد المناقشات وقوائم الاستقصاء مع موظفي العميل في الحكم على قيمة أو درجة المخاطرة الضمنية، وبناء على هذا الحكم يتم اتخاذ قرار قبول العميل؛

✓ أن يقوم مراقب الحسابات بدراسة ومعرفة طبيعة نشاط المؤسسة ومجالها، عن طريق معرفة معلومات بخصوص الاقتصاد والصناعة والأعمال؛

✓ تحديد الأمور غير العادية عن طريق تطبيق إجراءات الفحص التحليلي، وذلك عن طريق عقد مقارنات بين السنة الحالية والماضية في العناصر المالية، ومصادر الإيرادات والمصروفات، ومقارنة معدلات النسب والمؤشرات المالية الخاصة بالمؤسسة والمعدلات على مستوى الصناعة التي تنتمي إليها، ودراسة وفحص الانحرافات الهامة عن الموازنة، وتقارير الأداء؛

✓ عند اكتشاف أمور غير عادية يجب فحصها لتخصيص إجراءات مراجعة لها نتيجة لأن نسبة الخطر بها أعلى من العادي؛

وبناء على تلك النقاط يتوصل مراقب الحسابات إلى نتيجة على أساسها يقوم بتعديل تقديره المتحفظ للمخاطر الضمنية المساوي للواحد الصحيح، أو التمسك به في حالة وجود مخالفات أو أخطاء في النظام المحاسبي، أو أي سبب آخر يزيد من احتمال وجود مخاطر ضمنية³⁰. يتم التقدير المبدي للمخاطر الملزمة أو الضمنية تقديراً نوعياً، كمرحلة أولى؛ ثم يحول في المرحلة الثانية إلى تقدير كمي، وفق الآتي³¹:

• **التقدير النوعي للمخاطر الملازمة أو الضمنية:** تعد المخاطر الملازمة أو الضمنية أحد مكونات الخطر النهائي لعملية المراجعة، إلى جانب أنها تتعلق بالمخاطرة على المستوى الجزئي أو الفردي، فيتم إعداد قائمة تتكون من تساؤلات واستفسارات لموظفي العميل، وأخرى لمراقب الحسابات نفسه. يمكن التعبير النوعي عن هذه المخاطر بمستوى مخاطرة متدرج في حدودها من الأعلى إلى الأدنى، كما يلي:

- الحد الأعلى للمخاطرة 100%؛
- درجة مخاطرة عالية 80%؛
- درجة مخاطرة متوسطة 50%؛
- الحد الأدنى للمخاطرة 20%.

ويعد هذا التدرج في مستوى المخاطرة ونسب مئوية حكمية، يضعها مراقب الحسابات نتيجة لحكمه المهني، مستعيناً بقائمتي معايير استرشادية (الخاصة بموظفي العميل والخاصة بمراقب الحسابات) والتي تعد تجميعاً للتساؤلات والاستفسارات والردود عليها، بحسب التدرج في مستوى المخاطرة كتقدير نوعي للمخاطرة الملازمة أو الضمنية.

• **التقدير الكمي للمخاطر الملازمة أو الضمنية:** يمكن من خلال الردود على قائمتي المعايير الاسترشادية ترجمة التقدير النوعي للمخاطر الملازمة أو الضمنية. فيتم تقدير المتوسط الحسابي للمخاطرة الضمنية المرجح بالأوزان، كما يلي:

$$س* = \frac{مج (س \times و)}{100 \times مج و}$$

حيث أن: س*: الوسط الحسابي المرجح، الذي يعبر عن المخاطر الضمنية على مستوى المنشأة ككل.

و: المستويات الأربعة للمخاطر الضمنية (100%، 80%، 50%، 20%).

س: عدد الإجابات أو الردود في كل مستوى من مستويات المخاطرة.

وسواء قام مراقب الحسابات بوضع تقدير متحفظ مساوي للواحد الصحيح للمخاطر الملازمة أو الضمنية، ثم قام بتعديل هذا التقدير بناء على ما توصل إليه نتيجة قيامه بعملية التقييم، أو قام بالتقدير المبدئي للمخاطر الملازمة أو الضمنية تقديراً نوعياً، وبعد ذلك قام بتحويله إلى تقدير كمي، فإن في الحالتين لم يتم توضيح أو التفرقة بين المخاطر الضمنية التي يمكن منعها أو الحد منها، والتي لا يمكن منعها، وأن الوصول إلى هذا التوضيح سيساعد على أن يكون تقدير المخاطر الضمنية أكثر دقة وواقعية³².

ب- **تقدير مخاطر الرقابة الداخلية:** يجب على مراقب الحسابات القيام بإجراء اختبارات للضوابط الرقابية عند قيامه بتقدير مخاطر الرقابة الداخلية، حيث تعد هذه الاختبارات من أهم أنواع قرائن وأدلة الإثبات، إلى جانب كونها أداة يستخدمها مراقب الحسابات لقياس مخاطر الرقابة الداخلية، فكلما كان نظام الرقابة الداخلية فعالاً كلما قلت الأخطاء الجوهرية والتحريفات، مما يترتب عليه زيادة في إمكانية الاعتماد على التقارير المالية³³.

ويمكن لمراقب الحسابات تقدير تلك المخاطر عن طريق فهم النظام المحاسبي للعميل وتدفق العمليات به، وتحديد إمكانية حدوث مخالفات أو أخطاء فيه، فيجب أن يفهم مراقب الحسابات التصميم الخاص بنظام الرقابة

الداخلية للعميل، من حيث أساليب الرقابة الأساسية والثانوية ووظيفة المراجعة الداخلية، وأن يقوم بتقييم لصلاحية أساليب الرقابة، وتقييم قدرة نظام الرقابة على الفصل المناسب بين الاختصاصات المتعارضة، وتقدير احتمالية وقوع مخالفات أو أخطاء مادية لم يتم اكتشافها من قبل نظام الرقابة الداخلية الخاص بالمؤسسة، وإعادة النظر بها بناء على نتائج اختبارات الالتزام، ومعرفة مدى الالتزام بالإجراءات الرقابية³⁴.

يرتبط تقدير مخاطر الرقابة الداخلية بمدى الاعتماد النسبي لمراقب الحسابات- في تجميع أدلة الإثبات والقرائن الخاصة بعملية المراجعة- على اختبارات التحقق ونظام الرقابة الداخلية، ويتم ذلك عن طريق مدخلان يمكن أن يتم أحدهما³⁵:

✓ مدخل الاعتماد بصورة أساسية على اختبارات التحقق: حيث يقوم مراقب الحسابات بتجميع كل أو معظم أدلة الإثبات التي يحتاجها عن طريق اختبارات التحقق بعيداً عن نظام الرقابة الداخلية المطبق، وذلك يعني أن مراقب الحسابات يقوم بتقدير مخاطر الرقابة الداخلية بالحد الأعلى أو قريباً منه.

✓ مدخل مخاطر الرقابة الداخلية الأقل: يعتمد فيها مراقب الحسابات بصورة معقولة على نظام الرقابة الداخلية المطبق وعليه فلا يتوسع في إجراءات اختبارات التحقق.

في حالة اعتماد مراقب الحسابات على المدخل الأول، بأن يهمل مدى قوة نظام الرقابة الداخلية، فقد يؤدي هذا إلى زيادة في إجراءات اختبارات التحقق، وبالتالي زيادة في إجراءات المراجعة، مما يترتب عليه زيادة في تكلفة أداء عملية المراجعة، وقد يصل الأمر إلى تأخر تقديم مراقب الحسابات لتقريره عن الوقت المناسب لذلك، أما إذا قام مراقب الحسابات باعتماد المدخل الثاني، فيكون عليه أن يقوم بتحديد مستوى الرقابة الداخلية، والتي عن طريقها يقوم بتخطيط مدى اختبارات التحقق.

ت- تقدير المخاطر المتعلقة بعدم الاكتشاف: يعتمد مراقب الحسابات على مجموعة إجراءات واختبارات يراها مناسبة، تستمد من إجراءات الفحص التحليلي واختبارات التفاصيل كونها تكمل بعضها البعض، فعند تقدير المخاطر المتعلقة بعدم الاكتشاف (عدم فاعلية إجراءات المراجعة)، يمكن حساب أقصى مستوى مسموح لها به باستخدام نماذج قياس المخاطرة النهائية لمجموعة الإجراءات والاختبارات التي يراها مراقب الحسابات مناسبة لعمله، وذلك مع فرض معرفة القيم المحددة للمخاطر الأخرى³⁶.

وتشمل مخاطر عدم الاكتشاف (عدم فاعلية إجراءات المراجعة) على عنصرين، هما: مخاطر المعاينة وغير المعاينة، وتشمل مخاطر المعاينة على عنصرين، هما: معاينة الصفات (اختبارات الالتزام) ومعاينة المتغيرات (اختبارات التحقق أو التفاصيل).

ويمكن قياس مخاطر المعاينة عن طريق الطرق الإحصائية التي تحدد عند سحب العينة، أما بالنسبة لمخاطر غير المعاينة فيمكن العمل على خفضها لدرجة يمكن إهمالها، وذلك عن طريق التخطيط السليم لعملية المراجعة، والعمل على تطوير الممارسات الخاصة بالمراجعة، والإشراف على أعمال التابعين، كما يمكن لمراقب الحسابات أن يقوم بتقدير مخاطر غير المعاينة من خلال إجرائه تقييماً ذاتياً لمكتبه يعتمد على معايير رقابة الجودة التي قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بإعدادها، مثل: الإشراف الجيد على عملية المراجعة، والإستقلال والمشورة، وتوزيع الأفراد حسب كفاءتهم على المهام المختلفة، وسياسات تعيين الأفراد والتفتيش الفني، ومتابعة التطورات المهنية، وأسلوب قبول العميل. ويمكن تطبيق هذه المعايير في جميع مكاتب المراجعة لتقييم أدائها عند التخطيط لأي عملية جديدة للمراجعة، وقد يأخذ هذا الأمر شكل نسبة مئوية مكملها عبارة عن مخاطر غير المعاينة (مخاطر الأداء)³⁷.

ث- التعامل مع المخاطر³⁸:

✓ تخفيض مخاطر المراجعة: فالطريقة الأساسية لتعامل المدقق مع المخاطر في تخطيط أدلة الإثبات يكون من خلال تطبيق نموذج خطر المراجعة؛ في ظل هذا النموذج فمستوى خطر المراجعة المقبول لكل حساب يعتمد على كل من:

- طبيعة الحساب: ومن ثم الخطر الكامن أو الملازم.
- مقاييس وإجراءات الرقابة الداخلية على الحساب ومن ثم خطر الرقابة.
- فاعلية اختبارات وإجراءات المراجعة في اكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية به، ومن ثم خطر الاكتشاف.

وبالتالي، نموذج خطر المراجعة المقبول للحساب (الطبيعي) في مرحلة التخطيط يكون كالتالي:

$$\text{خطر المراجعة المقبول للحساب} = \text{الخطر الكامن للحساب} \times \text{خطر الرقابة الداخلية للحساب} \times \text{خطر الاكتشاف المخطط للحساب}.$$

في ضوء تقدير المدقق للخطر المقبول، الخطر الكامن وخطر الرقابة الداخلية لكل حساب فإن خطر الاكتشاف المخطط يحسب وفق الآتي:

$$\text{خطر الاكتشاف المخطط (لحساب)} = \frac{\text{خطر المراجعة المقبول للحساب}}{\text{الخطر الكامن} \times \text{خطر الرقابة}}$$

بالرجوع إلى نموذج خطر المراجعة المقبول للحساب (الطبيعي) نجد أن نتائج البحوث أظهرت أنه من غير الملائم أن يتم استخدام معادلة التقييم هذه بالشكل المذكور لأنه يمكن أن يؤدي ذلك إلى تخفيض خطر الاكتشاف المحقق فقط من خلال تجميع الأدلة الأساسية، وفي قيمة خطر المراجعة المحقق. وحتى إذا كان استخدام هذه المعادلة يعد أمراً غير ملائم لخطر المراجعة المحقق، فالعلاقات الواردة في المعادلة تعد علاقات صحيحة ويجب استخدامها في الممارسة. وتظهر المعادلة أن هناك ثلاث طرق لتخفيض خطر المراجعة إلى المستوى المقبول³⁹:

- ✓ تخفيض الخطر الطبيعي: لأن الخطر الطبيعي يتم تقييمه بناء على تقدير المدقق للظروف الخاصة بالعمل، فالتخطيط يتم فقط خلال مرحلته، وعادة لا يتغير ما لم توجد حقائق جديدة يتم اكتشافها خلال المراجعة.
- ✓ تخفيض خطر الرقابة: يتأثر تقدير نوعية الرقابة الداخلية للعمل باختبارات المدقق لهذه الرقابة. يمكن للمدققين تخفيض خطر الرقابة بإجراء المزيد من الاختبارات المكثفة إذا كان لدى العميل رقابة فعالة.
- ✓ تخفيض خطر الاكتشاف المخطط من خلال زيادة اختبارات المراجعة التفصيلية: وذلك بجمع مراقب الحسابات للأدلة باستخدام: الإجراءات التحليلية، الاختبارات الأساسية للعمليات المالية والاختبارات التفصيلية للأرصدة. يمكن أن يؤدي تنفيذ إجراءات مراجعة إضافية بافتراض أنها فعالة، واختيار أحجام للعينات أكبر إلى تخفيض خطر الاكتشاف المحقق.

في الأخير، يتم استخدام الحكم المهني حتى تدمج العوامل الثلاث لتحقيق خطر مراجعة مقبول في مستوى منخفض. تصمم في هذا الإطار بعض مكاتب المحاسبة أساليب معقدة لمساعدة مراقبي الحسابات للتوصل للحكم الشخصي، بينما تترك مكاتب أخرى للمحاسبة هذه القرارات لكل فريق مراجعة.

يظهر الشكل الموالي في جانبه الأيمن من الشكل أن جمع قدر أكبر من الأدلة الأساسية يؤدي إلى تخفيض خطر الاكتشاف المخطط، إذ يؤدي وجود خطر اكتشاف محقق منخفض مع خطر طبيعي منخفض وخطر رقابة منخفض إلى تخفيض خطر الرقابة المحقق وذلك بتعديل الأخطار والأدلة. الشكل رقم 02.

يعد نموذج خطر المراجعة نموذجاً للتخطيط بصفة أساسية وبالتالي يكون له استخدام محدود في تقييم النتائج، إذ يجب تحري العناية الشديدة عند تعديل عوامل الخطر إذا لم تكن النتائج الفعلية جيدة كما تم التخطيط. إلى جانب هذا، لا توجد أية مشكلات عندما يجمع مراقب الحسابات الأدلة المخططة ويستنتج أن تقدير كل خطر كان مناسباً أو أفضل مما كان يعتقد فهذا يساعد في استنتاج أنه تم تجميع أدلة كافية للحساب في الدائرة في العنوان التالي سنوضح العلاقة والترابط بين كل من تخطيط المراجعة، مخاطر المراجعة والأهمية النسبية.

ج- العلاقة بين الخطر، الأهمية النسبية وأدلة المراجعة: يعتبر كل من الأهمية النسبية والخطر مفهومين وثيقي الصلة ولا يمكن الفصل بينهما. فالخطر يمثل مقياساً لعدم التأكد والأهمية النسبية تمثل مقياساً لمقدار التحريف الجوهرية أو الحجم⁴⁰، وبسبب الخطر مراقب الحسابات يوفر تأكيداً معقولاً وليس مطلقاً على اكتشاف التحريفات الجوهرية وكلما انخفضت حدود الأهمية النسبية كلما زاد احتمال أن الأخطاء (أو الاستبعادات) سوف تحدث في القوائم المالية ويتم التحفظ على أنها تحريفات مادية والعكس صحيح. من جهة أخرى، ولكي يخفض مراقب الحسابات من مخاطر المراجعة إلى المستوى المرغوب فيجب عليه أن يشمل مخططة كل من: طبيعة، توقيت ونطاق إجراءات المراجعة⁴¹. يمكن تبسيط كل هذا في الشكل رقم 03

فكلما زدنا في حدود الأهمية النسبية فإنها تخفض من مخاطر المراجعة، مما يساعدنا في وضع مخطط مجدي وفعال يوصلنا إلى الأهداف والنتائج المرجوة من عملية المراجعة. إلى جانب هذا، فالأهمية النسبية ومخطط المراجعة يساعدان في تخفيض مخاطر أو بالأحرى كشفها وإعدامها.

بتعبير آخر، إذا اعتبر مراقب الحسابات عند تخطيطه لإجراءات المراجعة أن الأهمية النسبية مقبولة في مستواها المنخفض فمخاطر المراجعة ستزيد؛ لذا وجب عليه تعويض ذلك بإحدى الطريقتين⁴²:

تخفيض المستوى المُقيَّم لمخاطر الرقابة: عندما يكون ذلك ممكناً وتدعيم المستوى المنخفض عن طريق تنفيذ اختبارات رقابة موسعة أو إضافية. أو عن طريق تخفيض مخاطر الاكتشاف: وذلك بتعديل طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التحقق الأساسية المخططة. ملخص موضح في الشكل رقم 04.

II - الطريقة والأدوات :

تستدعي طبيعة الدراسة استخدام مناهج متعددة، فقد كان المنهج الوصفي في بعض الأجزاء النظرية، من خلال تقديم مختلف المفاهيم والتعاريف، معتمدين في كل ذلك على القوانين، الجرائد الرسمية، الأطروحات، المذكرات، الكتب، المقالات... الخ، بالإضافة إلى استخدام منهج دراسة الحالة من خلال محاولة عرض حالات تطبيقية لطريقة حساب وتقييم مخاطر المراجعة في المؤسسة الاقتصادية، باستعمال النموذجين:

✓ نموذج نشرة معايير المراجعة رقم (47) " ثلاثي المكونات "؛

✓ نموذج شوقي المقترح " رباعي المكونات "

كما تم الاعتماد على المعطيات المستمدة من مكتب التدقيق الخاص بنا، وكذا على خبرتنا الميدانية في مجال الخبرة المحاسبية والتدقيق لأزيد من عقدين من الزمن بصفتنا خبير محاسب ومحافظ حسابات، واستنادا على مختلف الوثائق والمعلومات وكذا الكشوف المالية للشركة محل دراسة الحالة.

III- النتائج ومناقشتها:

دراسة حالة لمخاطر المراجعة:

III-1- نماذج قياس المخاطر: سنتعرض في هذا العنوان إلى نموذجين لقياس المخاطر، وفق ما يلي⁴³:

1- نموذج نشرة معايير المراجعة رقم (47): يعتبر الخطر النهائي خطراً مشتركاً، نتيجة لعلاقته بشكل منفصل بمكوناته الجزئية، كما يتم الأخذ في الاعتبار المكونات الثلاثة لمخاطر المراجعة، وهي المخاطر الضمنية والرقابة وعدم الاكتشاف، والتي تستخدم مجتمعة في: "نموذج الخطر" أو ما يعرف بـ: "المراجعة على أساس مدخل المخاطر". كما ورد بنشرة معايير المراجعة رقم (47):

$$\text{مخاطر المراجعة} = \text{المخاطر الضمنية} \times \text{مخاطر الرقابة} \times \text{مخاطر عدم الاكتشاف}$$

يجب على مراقب الحسابات أن يقوم بقياس المخاطرة النهائية لعملية المراجعة، من خلال تقديره للمخاطر الضمنية ومخاطر الرقابة، وقياس وضبط مخاطر عدم الاكتشاف وتخفيضها.

2- نموذج شوقي عبد العزيز بيومي: يعتبر نموذج تقدير خطر المراجعة الوارد بنشرة معايير المراجعة رقم (47)، نموذجاً غير كاف للتعبير عن مخاطر المراجعة، وذلك لعدم احتوائه على متغير يمثل خطر الغش، حيث لا يتوقف هذا الخطر (خطر الغش) على أي من: خطر النشاط، أو خطر الرقابة، أو خطر عدم الاكتشاف، وتزداد أهمية اكتشاف التحريفات الهامة يوماً بعد يوم بالنسبة لمراقب الحسابات، ومستخدمي القوائم المالية، والجهات الرقابية، ولذلك يجب أن يكون مكوناً مستقلاً في النموذج على أساس فرض الاستقلال الذي بني عليه النموذج الأصلي. بناء على ما سبق اقترح شوقي عبد العزيز بيومي⁴⁴ النموذج الآتي لتقييم خطر المراجعة:

$$\text{خطر المراجعة} = \text{الخطر الضمني أو الملازم} \times \text{خطر الغش} \times \text{خطر الرقابة} \times \text{خطر عدم الاكتشاف}$$

وجدير بالذكر أن اشتغال النموذج على خطر الغش، يؤدي إلى تخفيض خطر المراجعة، ويعد ذلك دليلاً على زيادة فاعلية النموذج المقترح عن فاعلية النموذج المقترح الوارد بنشرة معايير المراجعة رقم (47)، في تخفيض مخاطر المسؤولية التي قد يتعرض لها مراقب الحسابات، حيث أن هناك علاقة طردية بين خطر المراجعة وخطر عدم الاكتشاف، وبالتالي بانخفاض خطر المراجعة ينخفض خطر عدم الاكتشاف، وذلك يعد منطقياً، لأنه يعني أخذ مراقب الحسابات حذره في مواطن الغش.

1 / مثال تطبيقي: انطلاقاً من معطيات واقعية مستمدة من مكتب الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات السيد بن يحي علي، حيث أن هذا الأخير، في إطار أداء مهمة التدقيق لأحد زبائن المكتب، قام بوضع تقديرات لمكونات خطر المراجعة على النحو التالي:

الخطر الضمني أو الملازم 50%، وخطر الغش 40%، وخطر الرقابة 30%، وخطر عدم الاكتشاف 20%.

إنطلاقاً من هذه المعطيات، يمكن حساب خطر المراجعة بطريقتين ووفقاً لنموذجين كما يلي:

• النموذج الوارد بنشرة معايير المراجعة رقم (47) " ثلاثي المكونات " $0.03 = 0.20 \times 0.30 \times 0.50$.

• نموذج شوقي المقترح " رباعي المكونات " $0.012 = 0.20 \times 0.30 \times 0.40 \times 0.50$.

2 / تحليل النتائج: من خلال النتائج المتحصّل عليها، يتضح الأثر الكبير لنموذج شوقي المقترح في تخفيض خطر المراجعة، وذلك على الرغم من افتراض ثبات مستوى خطر الاكتشاف، وهذا يعني أن هذا النموذج يُعتبر أكثر دقة لأنه يأخذ بعين الاعتبار خطر الغش، إلا أن نتيجته عادة تُعطي مستوى أقل لخطر المراجعة، في حين يكون مستوى خطر المراجعة وفقاً لنموذج نشرة معايير المراجعة رقم (47) معتبراً مقارنة بالنموذج الآخر، وهذا ما يدفع بالمراجع إلى تفعيل إجراءات تحليل إضافية وتوسيع نطاق المراجعة.

IV- الخلاصة:

تطرّقنا في هذه الورقة البحثية إلى مفاهيم ذات صلة بالمراجعة وركزنا على مخاطر المراجعة من حيث مفهومها وطرق تقييمها وحسابها إضافة إلى أساليب تدنيّتها. أمّا في الجانب التطبيقي، وانطلاقاً من معطيات ميدانية مستمدة من مكتب الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات السيد بن يحي علي، حاولنا توضيح طرق حساب خطر المراجعة وفقاً لنموذج نشرة معايير المراجعة رقم (47)، ونموذج شوقي، ثم قمنا بمقارنة النتائج والتعليق عليها. في الأخير، توصلنا إلى النتائج التالية:

✓ يعني الخطر في المراجعة أن على مراقب الحسابات قبول مستوى ما من عدم التأكد عند تنفيذ المراجعة حيث يعلم المدقق أن هناك عدم تأكد بخصوص: صلاحية الأدلة، فعالية الرقابة الداخلية لدى العميل، وما إذا كانت القوائم المالية التي تم مراجعتها تتسم بالعدالة كمثال؛

✓ لكي يتمكن محافظ الحسابات من تحقيق هدفه من المراجعة وهو إبداء رأيه في عدالة القوائم المالية، وصحة تأكيدات الإدارة الواردة بهذه القوائم؛ يجب عليه أن إجراء تقييم جيد لمخاطر المراجعة؛

✓ ولكي يتمكن محافظ الحسابات من التقليل من مخاطر المراجعة، عليه أن يجمع من الأدلة والقرائن ما يمكنه من تحقيق هذه الأهداف ويجعله يطمئن ويقارنها بما جاء في الدفاتر والقوائم المالية من بيانات، فعملية التدقيق تتركز على تجميع منظم لأكبر قدر ممكن من أدلة الإثبات والقرائن الصحيحة التي تساعد المدقق على إبداء رأيه الفني المحايد عند إعداد تقريره؛

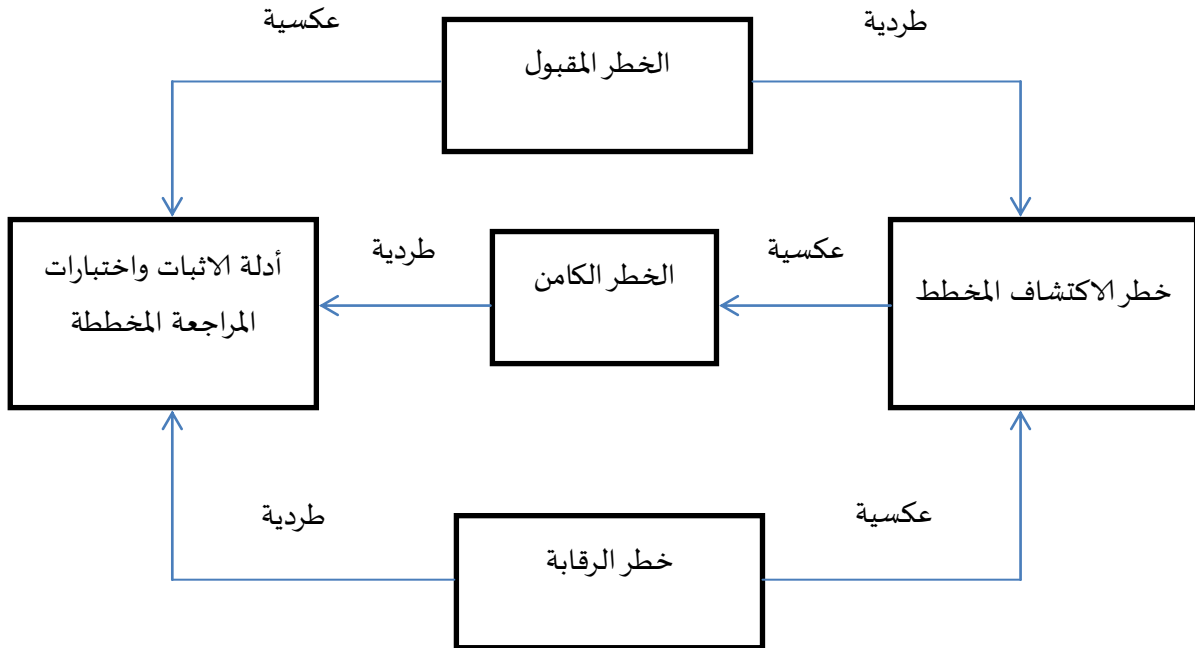
يتحدّد مخطر المراجعة نتيجة لتفاعل عدة عناصر (الخطر الضمني، خطر الغش، خطر الرقابة، خطر عدم الاكتشاف)، والتحديد الدقيق لهذه العناصر يساهم في تقدير حقيقي لمخاطر المراجعة؛

✓ يمكن تقدير مخطر المراجعة وفقاً لعدة نماذج، تختلف نتائجها باختلاف مكوناتها، وعلى المدقق اختيار النموذج الملائم حسب طبيعة وحجم المؤسسة محل التدقيق؛

- ✓ تحدث مخاطر الرقابة الداخلية بسبب عدم فاعلية تصميم نظام الرقابة أو عدم الالتزام به بصورة دقيقة، فيجب على محافظ الحسابات أن يدرس هيكل الرقابة الداخلية عند تخطيطه لعملية المراجعة، وأن يقوم بتحديد كل من طبيعة وتوقيت ونوع الاختبارات التي سيقوم بتنفيذها.
- في ختام هذه الدراسة وبناء على ما سبق، يمكننا صياغة التوصيات التالية:
- على الهيئات المعنية تكثيف الدورات التكوينية لمراقبي الحسابات ومساعدتهم في مجال مخاطر المراجعة وطرق تقديرها واستعمالها؛
 - العمل على نشر الوعي لدى رجال الأعمال والمديرين والمسيرين في مجال المراجعة، من خلال إبراز أهميته وضرورة الالتزام وتدعيم الرقابة الداخلية نظرا لعلاقتها المتينة وتأثيرها في تقدير مخطر المراجعة؛
 - استغلال نتائج الأبحاث الأكاديمية في التدقيق وخاصة في مجال مخاطر المراجعة بهدف تطوير وتحسين الأداء في الميدان.

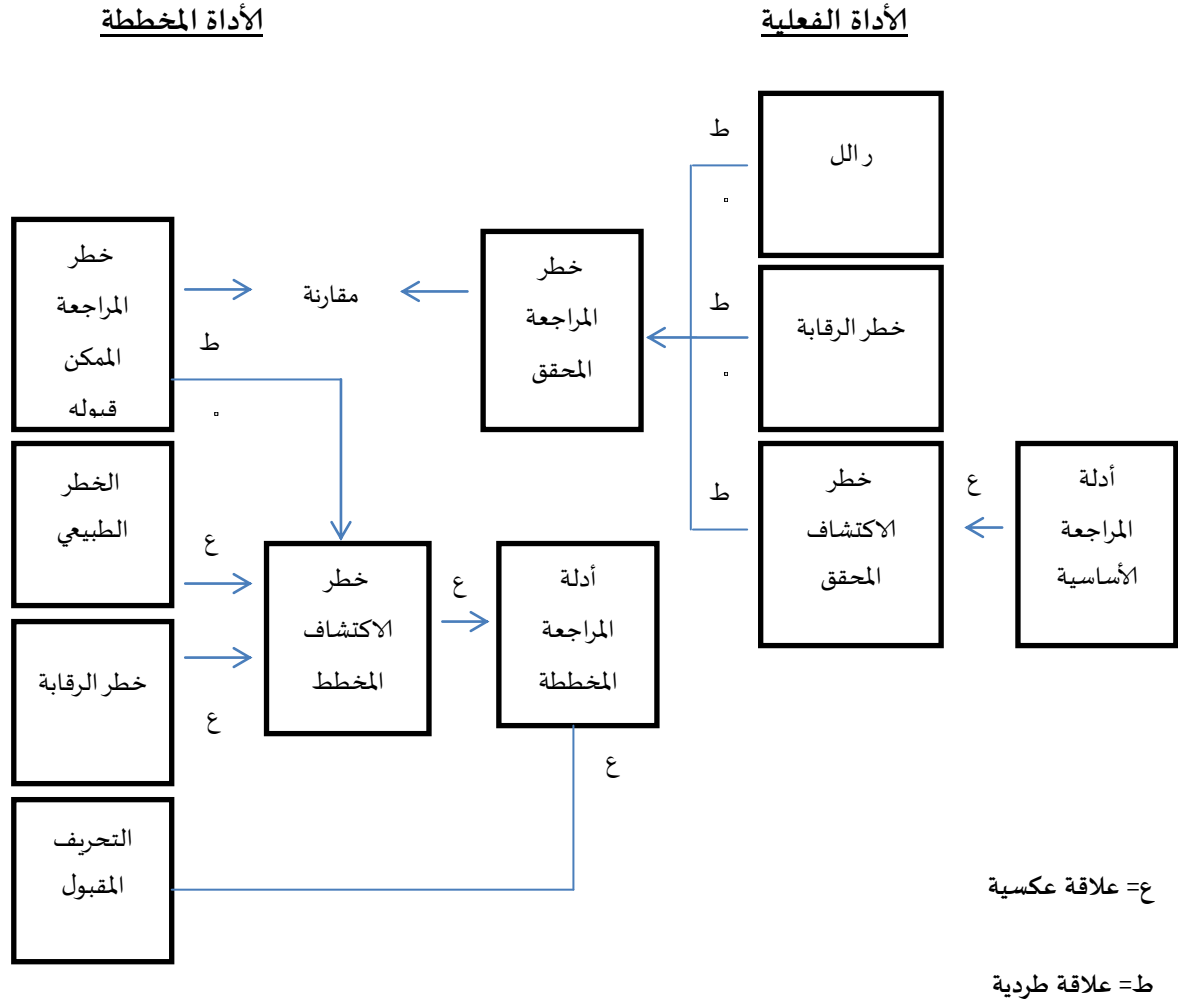
- ملاحق:

الشكل رقم (01): علاقة أخطار المراجعة بأدلة الإثبات واختبارات المراجعة المخططة



المصدر: عماد سعيد الزمر وآخرون، مقدمة في مبادئ وبرامج المراجعة، كلية التجارة- جامعة القاهرة، 2009، ص: 78.

الشكل رقم (02): نموذج خطر المراجعة للأدلة المخططة ونموذج خطر المراجعة لتقييم النتائج



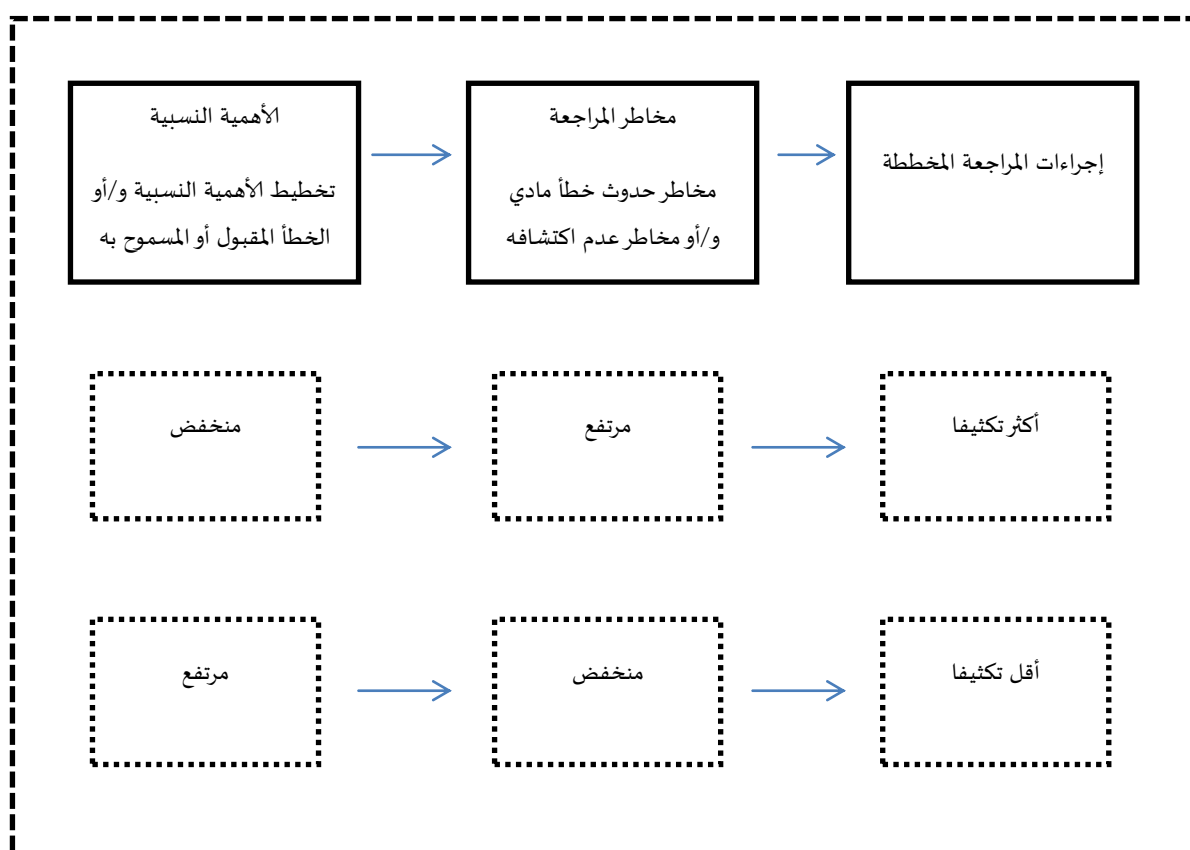
المصدر: ألفين أرينز و جيمس لوبك، تعريب محمد محمد عبد القادر الديسلى وأحمد حامد حجاج: "المراجعة: مدخل متكامل"، دار المريخ؛ الطبعة الرابعة، القاهرة- مصر، 2009، ص: 351.

الشكل رقم (03): الخطر، الأهمية النسبية وأدلة المراجعة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات السابقة.

الشكل رقم (04): الأثر على مخاطر المراجعة وإجراءات المراجعة المخططة لوضع حدود الأهمية النسبية عند مستويات مختلفة



المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، فلسفة المراجعة، الدار الجامعية، القاهرة- مصر، 2009، ص:

568.

- الاحالات والمراجع:

- ¹ - وليم توماس وأمرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، تعريب: أحمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد، الرياض، السعودية، دار المريخ للنشر، 1989، ص. 26.
- ² LIONNEL C & GERARD V., Audit et control interne, Paris, Dallos, 1992, P.21.
- ³ - Richerd B., Dusenbury, Jane, I. Reminers And Stephan W., (2000), "The Audit Risk Model: An Empirical Test For Conditional Dependencies Among Assessed Components Risks", Auditing Journal of Practice & Theory, Vol.19, No. 2, PP. 105-106.
- ⁴ - Gany, Henry, (2012), "Pereparers 'Control -Risk Assessment Under Alternative Audit-Review-Processes", Accounting & Finance, Vol.52, PP. 433-454.
- ⁵ القرينة: استنباط المدقق نتيجة من أمر ثابت أو من حقيقة أو جملة حقائق، تمكنه من استخلاص رأي في مسألة معينة واقتناعه بالإفصاح عن هذا الرأي.
- ⁶ - مصطفى يوسف كافي (2014)، تدقيق الحسابات في ظل البيئة الالكترونية واقتصاد المعرفة، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، ص: 127-128.
- ⁷ - يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يورة (2014-2015)، التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية- دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان- الجزائر، ص: 178.
- ⁸ - عزت رفعت المنشاوي (2003)، نحو تطوير تقرير مراقب الحسابات للإفصاح عن المخاطرة النهائية للمراجعة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الأزهر- مصر، ص: 22 و 23.
- ⁹ محمد أحمد حسن سرور، منهج مقترح لتدعيم استقلال مراقب الحسابات وأثر ذلك على مخاطر المراجعة- دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس- مصر، 2011، ص: 107.
- ¹⁰ عزت رفعت المنشاوي، (2003)، مرجع سبق ذكره، ص: 25.
- ¹¹ محمد عبد الفتاح محمد عبد الفتاح، (1996)، مرجع سبق ذكره، ص: 16 و 17.
- ¹² AICPA, SAS, No.47, Op. cit., Section 320. (Memoirey)
- ¹³ عماد سعيد الزمر وآخرون (2009)، مقدمة في مبادئ وبرامج المراجعة، كلية التجارة- جامعة القاهرة، ص: 78.
- ¹⁴ Messier, William And L.A. Austen, (Fall 2000), " Inherent Risk and Control Risk Assessments Evidence on the Effect of Pervasive and Specific Risk Factors ", Auditing – A Journal of Practice And Theory, Vol.19, No.2, pp. 119 – 131.
- ¹⁵ محمد عبد الفتاح محمد عبد الفتاح (1996)، قياس وضبط مخاطر المراجعة- إطار مقترح، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس- مصر، ص: 21 و 22.
- ¹⁶ إبراهيم طه عبد الوهاب سالم، (1989)، "أبعاد خطر المراجعة وانعكاساته في تخطيط وتقييم أعمال المراجعة"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة- جامعة المنصورة، المجلد الثالث عشر، العدد: 05، ص: 81.
- ¹⁷ أمين السيد أحمد لطفي (1992)، أساليب المراجعة لمراقبي الحسابات والمحاسبين القانونيين"، مكتبة النهضة العربية؛ القاهرة، ص: 277-279.
- ¹⁸ محمد عبد الفتاح محمد عبد الفتاح (1996)، مرجع سبق ذكره، ص: 23.
- ¹⁹ عزت رفعت المنشاوي، (2003)، مرجع سبق ذكره، ص: 28-30.
- ²⁰ - IASC: International Accounting Standards Committee.
- ²¹ - أحمد فايد نور الدين (2015)، التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية، دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة: 01، عمان- الأردن، ص: 60-61.
- ²² - عماد سعيد الزمر وآخرون (2009)، مقدمة في مبادئ وبرامج المراجعة، كلية التجارة- جامعة القاهرة، ص: 78.
- ²³ - محمد أحمد حسن سرور (2011)، مرجع سبق ذكره، ص: 110-111.
- ²⁴ AICPA, SAS, No.47, Op. cit., Section 350.
- ²⁵ - ألفين أرينزو جيمس لوبك، تعريب محمد عبد القادر الديسلي وأحمد حامد حجاج (2009)، المراجعة: مدخل متكامل، دار المريخ؛ الطبعة الرابعة، القاهرة- مصر، ص: 334.
- ²⁶ محمد أحمد حسن سرور (2011)، مرجع سبق ذكره، ص: 111-112.
- ²⁷ للمزيد ينظر: سارة طارق صلاح الدين محمد الجمال (2018)، إطار مقترح لتقدير مخاطر المراجعة في ضوء التقرير عن استمرارية المنشأة (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس- مصر، ص: 58-65.
- ²⁸ - عماد سعيد الزمر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 76-79.
- ²⁹ سارة طارق صلاح الدين محمد الجمال؛ مرجع سبق ذكره، ص: 66-72.
- ³⁰ صادق حامد مصطفى، (1997)، "الإطار الفكري لقياس ورقابة خطر المراجعة في الممارسة العلمية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ص: 69.
- ³¹ محمد عبد الفتاح محمد عبد الفتاح (1996)، مرجع سبق ذكره، ص: 33-38.
- ³² عزت رفعت المنشاوي، (2003)، مرجع سبق ذكره، ص: 42.
- ³³ ياسمين خميس محمد بهنسي (2013)، نموذج مقترح لتقدير مخاطر المراجعة في ضوء المعالجة الإلكترونية، ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس- مصر، ص: 113.
- ³⁴ صادق حامد مصطفى؛ (1997)، مرجع سبق ذكره، ص: 71.
- ³⁵ محمد عبد الفتاح محمد عبد الفتاح (1996)، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

- ³⁶ صادق حامد مصطفى؛ (1997)؛ مرجع سبق ذكره؛ ص: 76-80.
- ³⁷ محمد عبد الفتاح محمد عبد الفتاح؛ (1996)؛ مرجع سبق ذكره؛ ص: 47 و 48.
- ³⁸ - أوردت النموذج النشرة رقم 47 من معايير المراجعة.
- ³⁹ - ألفين أريزو جيمس لوبك، مرجع سبق ذكره، ص: 334.
- ⁴⁰ - عماد سعيد الزمر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 77.
- ⁴¹ - إيضاح معايير المراجعة الإنجليزية رقم 300 بعنوان: "نظم المحاسبة والرقابة الداخلية وتقييمات مخطر المراجعة" يشرح العلاقة بين مكونات مخاطر المراجعة وتخطيط إجراءات عملية المراجعة.
- ⁴² - إيضاح معايير المراجعة الإنجليزية رقم 302 بعنوان: "الأهمية النسبية في المراجعة" (الفقرة 10).
- ⁴³ - سارة طارق صلاح الدين محمد الجمال؛ مرجع سبق ذكره، ص: 95-9747.
- ⁴⁴ شوقي عبد العزيز بيومي الحفناوي، (2002)، "نموذج مقترح لتقييم مخاطر المراجعة الخارجية للقوائم المالية بالتركيز على مخاطر الغش والاحتيال"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، (العدد الأول)، ص: 373-376.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

بن يحي علي، جريو صارة (2019)، مسببات مخاطر المراجعة وعوامل تدنيته، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد 01 (العدد 01)، الجزائر : المركز الجامعي، الجزائر ص.ص 18-37.